

أساتذة الاقتصاد البعثيون: اللقاء مع الرئيس الأسد شفاف وحوار شامل الرئيس الأسد: نحن منحازون للفقراء لكن الإجراءات التي نطبقها لمصلحة الفقير تنعكس عليه سلباً

الدعم ضروري لكن شكل الدعم مختلف



وختم المشعل بالقول: اللقاء حمل أسساً لسياسات اقتصادية خلال المرحلة القادمة وإعادة تموضع المؤسسات بشكل صحيح قادر على توضيح الصورة المستقبلية للاقتصاد السوري.

ضروري وأساسي ومستمر كسياسة حكومية ولكن الشكل من الممكن أن يتغير، ولكن سياسة دولة داعمة للطبقات الفقيرة لا تراجع عنها. وتابع: النقطة الثالثة محاربة الفساد كعنصر من عناصر المرحلة القادمة وخاصة ما يتعلق بلقمة المواطن وتوزيع الدعم وهي الجوهري الأساسي والضرورة الأساسية لمعالجة حالات الجهد والفساد به المواد كالمخبر مثلاً. وقال: النقطة الرابعة هو إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية حتى تكون قادرة على استيعاب المرحلة القادمة وإعادة هيكلة مؤسسة الحزب وتدعيمها لتكون قادرة على تحمل أعبائها، واليوم المطلوب إعادة تموضع الحكومة والحزب بطريقة صحيحة بحيث الحزب يركز على السياسات العامة والحكومة على الإجراءات التنفيذية، والألا يكون هناك تعدد كما كان في الفترة السابقة وألا يأخذ أحد مكان الآخر، وأن الحزب مطلوب منه أيضاً الرقابة الحكومية.

وأضاف المشعل: من القضايا الأساسية هو موضوع الهوية الاقتصادية له يجب وضع الهوية ومن ثم وضع السياسات أو توضع الهوية بناء على السياسات؟ المقبل، أهمها عدم التراجع عن مصطلح الاشتراكية ولكن تغير فهم الاشتراكية بطريقة مختلفة أو التركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية ضمن الاشتراكية. وأضاف: والنقطة الثانية أن الدعم لمصلحة الفقير تنعكس عليه سلباً، فالدعم هو لمصلحة الفقير، والاحتياج يجب أن يكون ضمن سياسات مدروسة، وميزة السياسة أنها ترى الأمور بشكل شامل..

دردوح لـالوطن: لقاء شفاف تناول فيه الرئيس الأسد المشكلات الاقتصادية والحلول برؤية جديدة وشاملة

المشعل لـالوطن: أسس قواعد الاقتصادية للمرحلة القادمة ومحاربة الفساد

عزوز لـالوطن: عزود دور حزب البعث على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ودور الدولة كبير يصل إلى أرقام يصعب تقديرها

العدي لـالوطن: النظام الضريبي قديم متهاك والتهرب الضريبي كبير يصل إلى أرقام يصعب تقديرها



يرد على مطالب الصناعيين وزير الكهرباء لـ«الوطن»: أسعار الكهرباء للصناعيين ما تزال دون التكلفة وزير الموارد المائية: المستثمر الوحيد في المياه هو الحكومة وقد نجحت بذلك

جلنار العلي

أوضح وزير الكهرباء غسان الزامل أن الوزارة تعمل جاهدة لتحسين واقع الكهرباء، في ظل التحديات الموجودة والمعوقات المنعقدة في استيراد المشتقات النفطية، التي تؤثر بشكل كبير في آلية العمل، لافتاً إلى أن حجم الاستطاعة التوليدية يقارب ٥٥٠٠ ميغا واط جاهزة للعمل، ويتراوح حجم المنتج حالياً بين ٢٢٠٠-٢٣٠٠ نتيجة عدم توافر حوامل الطاقة، كاشفاً عن وجود إقبال كبير من المستثمرين على الاستثمار بالطاقات المتجددة سواء الريحية أم الشمسية. وأشار الوزير خلال كلمة له في ندوة أقيمت يوم أمس بعنوان «الاستثمار في قطاعي المياه والكهرباء»، إلى أن الوزارة عملت خلال الفترة الماضية على تحديث التشريعات بما يتواءم مع التوجه نحو الاستثمار بقطاع الكهرباء، حيث تم إنشاء أول مشروع تشاريكي مع القطاع الخاص، كما تدرس الوزارة إمكانية إنشاء هيئة توليد الطاقة الكهربائية.

وصرح الزامل بأن الوزارة توجهت لرفع تسعيرة الكهرباء للمناطق الصناعية والتجارية إلى ما يقارب سعر التكلفة، الأمر الذي سيؤدي إلى توجه معظم الصناعيين إلى تأمين جزء من احتياجاتهم عن طريق الطاقات المتجددة، وكان قد سبق أن أصدرت وزارة الكهرباء تعميماً على المدن الصناعية لتأمين ٣٠ بالمئة من الاحتياج عن طريق الطاقات المتجددة، ولكن لا يمكن هناك أي التزام بذلك. وتطرق وزير الكهرباء إلى الإمبيرات التي تعد مصنوعة بشكل نهائي في قانون الكهرباء رغم كل التحديات التي نصت على تشجيع الاستثمار، معتبراً أن الاستثمار بالإمبيرات يعد من أسوأ أنواع الاستثمارات سواء من حيث التكلفة أم من حيث التشويه البصري والسمعي، مؤكداً أن رؤية وزارة الكهرباء خلال الفترة الحالية لا تتضمن تشجيع هذا الاستثمار على الرغم من أنه أصبح حقيقة واقعة في الكثير من المدن.

وحول مطلب الصناعيين بتخفيض تعرفة الكهرباء، بين الوزير في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الأسعار ما تزال دون سعر التكلفة، وهذه التسعيرة سترفع الصناعيين بالإلحاح نحو التفتيش الطائي واستعمال تجهيزات موفرة للطاقة الكهربائية، إضافة إلى تأمين جزء من احتياجاتهم عن طريق الطاقات المتجددة التي تعتبر أرخص أنواع الطاقات، لافتاً إلى أنه تم خلال الندوة الاستماع إلى الكثير من الطروحات التي يمكن تنفيذ البعض منها، لذا ستضع الوزارة خطة تنفيذ مخرجات هذه الندوة الحوارية التي سيكون لها مردود هام على تطوير واقع قطاع الطاقة الكهربائية. بدوره، بين معاون مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة الدكتور بوس على وجود عدة عوامل تؤثر في الاستثمار في الطاقات المتجددة، منها وجود خطط تنفيذية للاستفادة من الكون الطائي المتاح من مصادر الطاقات المتجددة، إضافة إلى توجه وسياسات حكومية معتمدة في مجال الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة، وبيئة تشريعية وقانونية محفزة ومشجعة على الاستثمار في هذا المجال، إلى جانب الآليات التمويلية المناسبة والواضحة. وأشار على خلال محاضرة له إلى أن الوزارة وضعت ضمن خطتها الاستراتيجية لزيادة إنتاج الكهرباء ١٥٠٠ ميغا واط لواقط كهروضوئية، و١٠٠٠ ميغا واط عنفات ريفية، و١٠٢ مليون سخان شمسي، في حين وصل عدد المشاريع الكهروضوئية المنقذة وقيد الاستثمار إلى ١٤٦ مشروعاً، باستطاعة ٧٣,٧٧ ميغا واط، أما المشاريع



مشاريع الطاقات المتجددة، منها وجود أطر مؤسسية وتشريعية وجود خريطة استثمارية محددة، ووضع نظام تسعير محافظة حمص باستطاعة ٥ ميغاواط. وأسس تعاقدية واضحة، إضافة إلى الحوافز المالية، لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء توصي بالتشجيع على إقامة شركات مساهمة مغلقة عامة للطاقات المتجددة، ومنها التسهيلات والمزايا المطلوبة، بحيث تكون الغاية منها إقامة مشاريع توليد كهرباء من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية، والاستفادة من التمويل المجتمعي لهذه المشاريع بطرح أسهمها للاكتتاب العام لجميع المواطنين الراغبين في ذلك. كما نصت توصيات الوزارة ومقرراتها على تفعيل دور القطاع المصرفي في عمليات التمويل اللازمة لتلك المشاريع من خلال منح قروض بشروط ميسرة وضمانات متاحة، واعتبار أصول المشاريع المنقذة كجزء من قيمة الضمانات المطلوبة، إضافة إلى إعادة تأهيل وتطوير الموارد المائية بما يلي الاحتياجات وبين إمكانية لذلك، لافتاً إلى أهمية رفع كفاءة الاستهلاك والتوجه نحو مشاريع توليد الطاقة المتجددة، والتحول نحو تلبية احتياجات المواطنين بشكل المتناسبة لإنشاء سوق للكهرباء وفق أسس اقتصادية سليمة.

وفي محاضرة ألقاها النائب الإداري لمعيد كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية الدكتور مصطفى الحزوري، بين أن تحسين واقع شبكتي التوزيع 0.4 KV، إلى ٧ سنت يورو لكل كيلو واط ساعي، و٦ سنت يورو للكليو واط المنتج من الطاقات الريحية، و٥,٧ سنت يورو للكليو المنتج من غاز مكبات القمامة «المطامر»، و١٠ سنت يورو للكليو المنتج من الكتلة الحيوية، و٦ سنت يورو للكليو المنتج من العتقات الكهرومائية. وأشار على إلى وجود مقومات عدة تساهم في دفع القطاع الخاص للاستثمار في

الاستنزاف التراكمي المتجدد السنوي في معظم الأحواض متجاوزاً ٤٠٠ مليار متر مكعب في أحمدها. وتابع: «تبلغ حصة الفرد أقل من ٧٠٠ متر مكعب سنوياً، فيما تتوزع الاستخدامات الرئيسية المائية بين الزراعة التي تستحوذ على نسبة ٨٨ بالمئة، ومياه الشرب والصناعة». وكشف كنعان عن وجود تحديات عديدة تواجه قطاع المياه منها العجز المتنامي في الميزان المائي المتفاقم بنتيجة التغير المناخي وازدياد معدلات التلوث وانخفاض كفاءة استخدام المياه في كل القطاعات، إضافة إلى الحرب على سورية وما نتج عنها من أضرار، والإجراءات الاقتصادية الفسرية الأحادية الجانب وضعف الإيرادات المالية للقطاع. وحول الاستثمار والتشاركية في خدمات قطاع المياه، أكد كنعان أن الماء ثروة وطنية، وتعد خدمات مياه الشرب المسورة التكلفة حق من حقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشيراً إلى أهمية الحد من استنزاف المياه الجوفية، وتحميل المصفرين في اتخاذ الإجراءات التشريعية أعباء مالية إضافية رابعة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد أن الأمن المائي يواجه تحديات كبيرة نتيجة الحرب على سورية والزوال وجاهة كوروتا، إضافة إلى التغيرات المناخية التي بدأت آثارها على المياه، لافتاً إلى أن الوزارة تضع خططاً واستراتيجيات للتعامل معها. من ناحيتها، بينت عميد كلية الهندسة المدنية الدكتور حولة منصور أن التغيرات المناخية تهدد الموارد المائية ما يشكل تحدياً كبيراً للحياة والتنمية، لافتة إلى أن أهم التأثيرات للتغيرات المناخية على الموارد المائية تتمثل في انخفاض هطول الأمطار وزيادة درجات الحرارة وزيادة تواتر وشدة الجفاف وانخفاض مستوى سطح البحر وحدوث تغيرات في أنماط هطول الأمطار، مشيرة إلى أهمية فهم هذه التأثيرات لتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع تغير المناخ في هذه المناطق. وشهدت منصور عن وجود استبيان يؤكد إمكانية انخفاض حوض الأمطار بنسبة تتراوح من ١٠-٢٠ بالمئة في عام ٢٠٧٠، فيما ستؤدي زيادة درجات الحرارة إلى زيادة التبخر الشرفي في المياه من التربة وبالتالي زيادة الطلب على المياه، مشيرة إلى وجود توقع بزيادة متوسط درجات الحرارة بنسبة ١-٢ بالمئة مع حلول عام ٢٠٧٠.

في سياق متصل، أشارت منصور إلى أن زيادة تواتر وشدة الجفاف يؤديان إلى نقص مياه الشرب والغذاء وبالتالي إلى ازدياد حدة الفقر والتدهور البيئي. وأشارت إلى أن زيادة التبخر الشرفي في المياه من التربة وبالتالي زيادة الطلب على المياه، مشيرة إلى وجود توقع بزيادة متوسط درجات الحرارة بنسبة ١-٢ بالمئة مع حلول عام ٢٠٧٠. وأشارت إلى أن زيادة تواتر وشدة الجفاف يؤديان إلى نقص مياه الشرب والغذاء وبالتالي إلى ازدياد حدة الفقر والتدهور البيئي. وأشارت إلى أن زيادة التبخر الشرفي في المياه من التربة وبالتالي زيادة الطلب على المياه، مشيرة إلى وجود توقع بزيادة متوسط درجات الحرارة بنسبة ١-٢ بالمئة مع حلول عام ٢٠٧٠.

الزامل: الاستثمار بالأمبيرات من أسوأ أنواع الاستثمارات من حيث التكلفة والتشويه البصري والسمعي

مخولف: سورية من أوائل دول العالم التي أتاحت مياه الشرب النظيفة لمواطنيها

وأكد منصور وجود الكثير من التحديات منها التناقص على الموارد المائية وتدهور النظم البيئية وتغير النظم البيولوجية البحرية والبرية والمياه العذبة، كما توجد تحديات تواجه الأمن الغذائي والصحة العامة نتيجة لنقص المياه النظيفة وانتشار الأمراض، إضافة إلى تكرار حركة النزوح السكاني آفة الذكر بسبب نقص توفر المياه وسعيها نحو سبل عيش أكثر استدامة، لافتة إلى وجود الكثير من استراتيجيات التكيف يمكن تنفيذها لمواجهة تلك التحديات منها تحسين إدارة الموارد البشرية واستقطاب أصناف نباتات متحملة لظروف الجفاف والاستثمار في تقنيات تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة، وتعزيز حوض مياه الأمطار.